التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

مرت سنة 2010 دون أي تغيير على تركيبة الوضع الداخلي الفلسطيني، الذي استمر وفق رؤيتين سياسيتين مختلفتين، يتحكم كل منهما برقعة جغرافية محددة.

ولم تنجح حماس وفتح في الاتفاق على الترتيبات الأمنية مما أدى إلى تعطيل عملية المصالحة الوطنية، وتعطلت الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية، ولم تجر جهود لإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت السلطة في برنامج التنسيق الأمني مع "إسرائيل" الذي وصل إلى مستويات قياسية.

وكان المشروع الوطني الموحد هو الغائب الأكبر عن الساحة، التي استمر التجاذب والانقسام السياسي والجغرافي في إعاقة قدرتها على مواجهة مشاريع الاحتلال ومخططاته، في الاستيطان ومحاولات شطب حق العودة، فضلاً عن استهداف المقاومة ومنعها من تحقيق إنجازات وطنية.

ويبدو أن التغيرات، التي نشهدها منذ مطلع سنة 2011، في العالم العربي، قد انعكست على الواقع الفلسطيني، فتمّ التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس في 2011/5/3 قبيل إرسال هذا التقرير للطباعة. ونحن نأمل أن يتمّ تنفيذه بشكل صادق وأمين على الأرض؛ وهو ما قد يكون موضع تركيزنا في السنة القادمة.

أولاً: حكومة تسيير الأعمال في رام الله

استمرت حكومة سلام فياض في أداء مهامها، بالرغم من استمرار وصمها باللاشرعية من فصائل المقاومة، والجدل حول تركيبتها في أوساط حركة فتح. وكان وما يزال أبرز "إنجازاتها" أنها تمكنت من إضعاف المقاومة الفلسطينية على الصعيد الأمني، متبنية ما أسمته المقاومة الشعبية للاحتلال على طريق تحقيق الاستقلال عن الاحتلال بنهاية سنة 2011 حسبما يروّج رئيسها.

ولم يحدث أي تغيير على تركيبة الحكومة ولا برنامجها، ذلك أن حركة فتح التي تريد تمثيلاً أكبر لها في الحكومة لم تتمكن من إنفاذ مطالبها من خلال الرئيس الفلسطيني، في ظلّ تعطل المجلس التشريعي، كما أن فشل جهود المصالحة أدى بالنتيجة إلى عدم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة تكون قادرة على تغيير أجندة الحكومة التي تركزت على التعاون الأمني مع "إسرائيل" ونبذ المقاومة المسلحة، والسعي للبناء التدريجي لمؤسسات الدولة القادمة، وإحداث انتعاش اقتصادي يعتمد بالأساس على المنح والمساعدات الخارجية.

1. تأجيل الانتخابات البلدية:

في 7 شباط/ فبراير أعلنت حكومة فياض الشروع في إجراء الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات البلدية في 2010/7/17. لكن حماس والجهاد قالتا إن أي انتخابات في ظلّ عدم توافق فلسطيني إنما هو تكريس للانقسام[1]. كما أعلنت حماس أنها لن تسمح بإجراء الانتخابات في قطاع غزة، ولن تشارك في إجرائها في الضفة، وقال وزير الحكم المحلي في الحكومة المقالة زياد الظاظا إن أي قرار يصدر عن حكومة رام الله يعدّ غير شرعي، مضيفاً إن "حماس لا يمكنها أن تشارك في انتخابات محلية في الضفة، في ظلّ الاجتياحات والاعتقالات، وفي ظلّ تنحية أعضاء المجالس المنتخبين"[2]. وفي 25 نيسان/ أبريل تراجعت الحكومة عن إجراء الانتخابات في قطاع غزة إثر توصية من لجنة الانتخابات الفلسطينية بذلك، بسبب رفض الحكومة المقالة إجراء هذه الانتخابات في غزة[3]. وفي 10 حزيران/ يونيو أعلن وزير الحكم المحلي خالد القواسمي عن تأجيل هذه الانتخابات في مناطق السلطة دون تحديد موعد جديد لها، وقال إن "سبب تأجيل الانتخابات استند إلى نصائح عربية وإقليمية ودولية بتأجيلها كون هناك فسحة للمصالحة الداخلية ورفع الحصار عن غزة"[4]. ودانت العديد من فصائل منظمة التحرير بما فيها الجبهتان الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب والأمين العام للمبادرة الوطنية هذا القرار[5].

2. خطوات على طريق الاستقلال:

وقد واصلت حكومة سلام فياض ما أسمته مشروع تحقيق دولة فلسطينية بنهاية سنة 2011 والذي سبق وأن أعلن عنه في سنة 2009، وقال فياض إن "المشروع يجري في ثلاث مسارات: الأول هو الجهد السياسي لمنظمة التحرير وبناء المؤسسات الذي تقوم به الحكومة، وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال تحقيقاً لهدف إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام 1967"[6].

وفي هذا السياق أمكن رصد هذه المسارات التالية على الأرض، كالتالي:

أ. البناء التدريجي لمؤسسات الدولة في الضفة الغربية:

وقد أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض الجزء الثاني من خطة بناء الدولة أطلق عليها اسم "موعد مع الحرية" وتتضمن الإجراءات وأولويات العمل في العام الثاني من أجل "استكمال بناء مؤسسات الدولة، وإرساء قيم النزاهة والشفافية، والفصل بين السلطات، وتوفير الأمن والأمان بما يحمي المشروع الوطني ويكفل سيادة القانون، ويرسخ قيم الحرية والعدالة والمساواة، في ظلّ نظام ديموقراطي يقوم على التعددية، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان". كما أكد أن الخطة تشمل مشروعات حيوية طموحة، كمشروع لإقامة بنك مركزي وإصدار عملة وسندات حكومية[7].

وأضاف فياض أن حكومته ستواصل "العمل من أجل إعداد قانون الخدمة المدنية الإلزامية للشباب تمهيداً لإقراره، وكذلك مراجعة التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الشبابي والرياضي للنهوض بالمؤسسات الشبابية والرياضية، وكذلك رسم السياسات الوطنية للعمل والتشغيل التي تضمن تكافؤ الفرص"[8].

ب. تشجيع ما يسمى بالمقاومة السلمية بالمسيرات السلمية:

وقد تركزت المسيرات السلمية ضدّ مصادرة بعض الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد أكد فياض في افتتاح المؤتمر الخامس للمقاومة الشعبية السلمية في بلعين في رام الله بحضور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة United Nations روبرت سري Robert Serry، وسفراء وقناصل الدول العربية والأجنبية، على ضرورة تكامل مختلف المسارات، وعلى رأسها المقاومة الشعبية السلمية، لاستكمال عملية بناء الدولة، على حدود 1967/6/4[9].

ج. مقاطعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية:

نشرت السلطة الفلسطينية في 2010/2/14 قائمة سوداء تضم أكثر من 200 سلعة منتجة في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية داعية المواطنين إلى مقاطعتها[10]. كما شارك سلام فياض بنفسه في توزيع منشورات تحث الفلسطينيين على مقاطعة منتجات المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية، مختتماً حملة استمرت أسبوعاً "لتنظيف" السوق الفلسطينية من بضائع المستوطنين، التي يقول إنها تقوض الاقتصاد الفلسطيني. وفي أواخر أيار/ مايو 2010 وزع فياض منشورات تحمل أسماء وصور 500 سلعة على القائمة السوداء للسلطة الفلسطينية تراوحت بين الفول السوداني وإطارات الأبواب.

وزار حوالي ثلاثة آلاف متطوع أكثر من 255 ألف منزل فلسطيني في كل أنحاء الضفة الغربية لمساعدة العائلات على التمييز بين منتجات المستعمرات والمنتجات المصنعة في "إسرائيل" التي لا تستهدفها الحملة[11]. وبعد ذلك أعلن فياض عن إطلاق حملة جديدة لمقاطعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية في أسواق الضفة الغربية، تحت عنوان "وسام الكرامة من محل لمحل". وتقضي الحملة بقيام متطوعين من طلبة الجامعات والمعاهد بزيارات إلى أكثر من 66 ألف محل تجاري في مدن الضفة الغربية، للتأكد من خلوها من منتجات المستعمرات[12].

وشارك فياض الفلسطنيين في موسم قطف الزيتون لسنة 2010، مركزاً على قريتي عراق بورين جنوبي نابلس، ودير الغصون شمال طولكرم وهما من القرى التي تتعرض بشكل مستمر لاعتداءات المستوطنين. وأكد فياض على هامش مشاركته أن شجرة الزيتون رمز تمسك شعبنا بأرضه وستظل أصغر زيتونة أكثر تجذراً من الاستيطان والجدران[13].

ومن يدقق في كل سياسات حكومة فياض، بما فيها تلك التي تسميها مقاومة سلمية للاحتلال، يجدها لا تتجاوز سقف الاحتلال نفسه. فحكومة فياض تؤمن للاحتلال حالة أمنية مثالية، وتقوم بكل الخدمات والمسؤوليات المدنية التي تفرضها عليها بروتوكولات جنيف. وهو ما سمح للبعض أن يصف الاحتلال بأنه "احتلال خمس نجوم".

3. الدولة واللاجئون:

وفي سياق تسويقه للدولة الفلسطينية وقيامها في سنة 2011، قال فياض لجريدة هآرتس Haaretz الإسرائيلية في مقابلة نشرت في 2010/4/2 "نحن نعد البنية التحتية لاستيعابهم، فلديهم الحق بالعيش في داخل الدولة الفلسطينية". كما قال إن الدولة الفلسطينية يمكن أن تعرض الجنسية الفلسطينية على اليهود في إشارة إلى نحو نصف مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية بما فيها القدس[14].

وقد دانت الفصائل الفلسطينية هذه التصريحات، وقال عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق، إن تصريحات فياض تتناغم مع مشروع بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، الذي يهدف إلى إنهاء المقاومة عن طريق السلطة، وإغداق المال على الشعب الفلسطيني، مضيفاً أن الشعب لا يباع ولا يشترى. واستنكر الرشق تهنئة رئيس حكومة رام الله للشعب الإسرائيلي بأعيادهم (عيد الفصح)، متهماً إياه بأنه "لا ينتمي للشعب الفلسطيني، ويبيع الوهم له". واختتم كلامه بأن الشعب الفلسطيني سيلفظ فياض ولن يقبل ما وصفه بـ"الانحطاط الوطني"، داعياً حركة فتح للتبرؤ من سلام فياض[15].

من جهتها، رأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن تصريحات فياض "تجاهلت الحقائق التاريخية ومست الثوابت الوطنية، وفي مقدمتها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم المغتصبة طبقاً للقرار الأممي 194، وإطلاق سراح كافة الأسيرات والأسرى دون قيد أو شرط أو تمييز، باعتبارهم أسرى حرب ومناضلين من أجل الحرية". ورأت أن هذه التصريحات تسهم في كل الأحوال في "إشاعة الأوهام الوردية لواقع يتصف بالجريمة والمرارة والألم، والفظائع المتصاعدة بحق الأرض والوطن والإنسان الفلسطيني"[16].

واعتبر خالد البطش، أحد قادة حركة الجهاد، أن فياض "لا يمتلك التوكيل عن الشعب الفلسطيني ليتحدث عن حق العودة"، مشدداً على أن حقّ العودة غير قابل للنقاش والتفاوض. وشدد البطش على أن أي حلّ لا يضمن عودة اللاجئين إلى داخل "إسرائيل" التي أقيمت على أنقاض قراهم ومدنهم "حلّ لا يمثل الشعب الفلسطيني وحلّ باطل ومرفوض"[17].

4. الحكومة والمنظمة وفتح:

وقد واجهت علاقة رئيس حكومة تصريف الأعمال في رام الله بمنظمة التحرير الفلسطينية انتقادات تعلقت بتغول هذه الحكومة على صلاحيات منظمة التحرير، وقد دفع هذا الأمر سلام فياض إلى التأكيد على أن "مهمة الإعلان عن الدولة هي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، بالتعاون والتنسيق مع كافة أطراف الأسرة الدولية"[18]. كما أكد أن منظمة التحرير هي "صاحبة الولاية" على كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وليس فقط الشأن السياسي[19].

ولكن الخلاف الأعمق والأكبر كان مع حركة فتح التي لم تحصل على حصة مناسبة لها في الحكومة، وسعت لمطالبة رئيس السلطة الفلسطينية بإدخال تغييرات في تركيبة الحكومة. وأبدت كتلة حركة فتح في المجلس التشريعي المعطل ملاحظات على أداء هذه الحكومة، التي تشغل فيها الحركة 11 من أصل 22 عضواً بمن فيهم رئيس الحكومة سلام فياض، وطالبت فياض بعقد جلسة خاصة لمناقشتها.

وقالت الكتلة إنها "وضعت تصوراً لآلية تفعيل عمل النواب ودورهم الرقابي، في ظلّ تعطل عمل المجلس التشريعي، بما في ذلك تعزيز وتكثيف نشاط مجموعات العمل البرلمانية وهيئة الكتل البرلمانية من أجل تعزيز دورهم الرقابي"[20].

كما أوصى البيان الختامي الصادر عن اجتماعات الدورة الثالثة للمجلس الثوري لحركة فتح الرئيس بإجراء تغيير وزاري وفق صلاحياته الدستورية، بدون تحديد هذه المقاعد، ولكن مسؤولين في الحركة قالوا إن المجلس الثوري يريد أن تؤول الحقائب الوزارية الرئيسية مثل وزارة الداخلية والمالية والخارجية لأعضاء من فتح، بدلاً من الموالين لفياض فيما نسب إلى مقربين من فياض إنه لن يمانع في تولي فتح أي منصب إلا حقيبة وزارة المالية التي يشغلها بنفسه، ولا يمكن لأحد الوصول إليها[21].

ولم يعلن من مطالبات فتح سوى سعيها للحصول على وزارات سيادية في الحكومة. ولم يتحقق هذا المطلب حتى مطلع 2011، إلا أن مصادر أكدت على توافق محمود عباس مع فياض على إجراء تعديل حكومي يشمل سبع وزارات فقط، دون تحديد السقف الزمني لإجراء هذا التعديل[22].

5. الحكومة والمقاومة:

وكجزء من التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل"، واظبت الحكومة في الضفة على تعاونها الأمني مع الاحتلال، معتبرة أن المقاومة المسلحة تضر بالمشروع الوطني الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، دان فياض العملية التي أدت إلى مقتل شرطي إسرائيلي وإصابة ثلاثة آخرين جنوب الخليل، محذراً مما وصفه بـ"مخاطر الانجرار إلى دائرة العنف التي أثبتت التجربة أنها أضرت بالمصالح الوطنية، وخدمت المشروع الاستيطاني الإسرائيلي". ودعا إلى حماية مسار المقاومة الشعبية السلمية ضدّ الاستيطان وممارسات الاحتلال، الذي يشكل إلى جانب الانخراط في عملية بناء مؤسسات الدولة، الرافعة الأساسية لدعم النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية[23]. غير أن فياض لم يربط بين تصاعد الاستيطان والتعاون الأمني الذي سمح بالتوسع الاستيطاني وتهويد القدس أكثر من أية مرحلة سابقة. فقد كانت المقاومة تعرقل الاستيطان، وهو ما تؤكده الوقائع والأرقام.

وفي إدانته لعملية الخليل الثانية التي وقعت في نهاية آب/ أغسطس، وأدت إلى مقتل أربعة مستوطنين، كرر فياض المبررات نفسها رافضاً ما أسماه "الاستمرار في استغلال معاناة الشعب الفلسطيني في خدمة أجندات فئوية وإقليمية، تتعارض مع المصالح العليا لشعبنا، وتحت شعارات فارغة المضمون"[24].

وفي تصريحات أخرى له، قال فياض إنه لا توجد مشكلة أمنية على الإطلاق، إزاء قيام حركة حماس في الضفة الغربية بممارسة معارضتها وفق القانون، مهما كان هناك من "تجريح أو شطط"، إلا أنه أشار إلى أن "تهاون السلطة الفلسطينية في مواجهة من يحاول أن ينفذ كما يشاء، ووقت ما يشاء، وكيفما يشاء سيكون له عواقب جسيمة جداً"[25].

وأوضح رئيس حكومة تصريف الأعمال رؤيته في التعامل مع ما أسماه العنف والتحريض في لقاء مع ممثلين عن 65 شركة يهودية وزعماء دينيين واجتماعيين في "منزل خاص" بمانهاتن بنيويورك. وقد قال فياض فيه "يجب معالجة العنف بغض النظر عن وضع عملية السلام، مشيراً إلى أن الأمن مصلحة حيوية للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ومن يستخدمون العنف لدعم أجندتهم يجب أن يحاكموا ويعاقبوا".

ورداً على سؤال عن استمرار التحريض ضدّ "إسرائيل" واليهود في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام بالضفة الغربية، قال إن حكومته التزمت بتحقيق "بيئة خالية من التحريض". وأضاف "لا أعتقد أننا فعلنا كل شيء ممكن ولكننا نحاول. التحريض مشكلة ونحن نعترف بذلك"، مشدداً على أن استخدام أماكن العبادة لنشر الكراهية مرفوض[26].

وقد وصف تقرير أمريكي رئيس حكومة تصريف الأعمال بأنه رجل الولايات المتحدة في فلسطين، وبأنه يترأس حكومة غير منتخبة تحتل المرتبة السادسة إلى جانب الحكومة العراقية في قائمة الحكومات الأكثر فساداً في العالم[27].

كما كشف وزير شؤون الاستخبارات الإسرائيلي دان مريدور Dan Meridor أن زعيماً واحداً في القيادة الفلسطينية يحظى بتقدير القيادة السياسية في "إسرائيل" وهو "بن جوريون الفلسطينيين"، أي "سلام فياض"، مرتئياً أن "من المهم التعاون مع فياض بالذات لمنع وضعٍ تُفرض فيه دولة فلسطينية على إسرائيل"[28].

6. إجراءات ضدّ مظاهر التديّن:

وفي إطار الحملة على المقاومة والبنى التحتية لها، منعت وزارة الأوقاف بحكومة تصريف الأعمال عدداً من الخطباء من الخطابة في المساجد، وأمرت بخفض صوت الآذان وخفض صوت تلاوة القرآن من مكبرات المساجد. وقد رفضت حماس وفصائل أخرى هذه الإجراءات وعدّتها حرباً على الدين والتدين.

وحمل المتحدث باسم حركة حماس فوزي برهوم في مؤتمر صحفي في غزة، حركة فتح مسؤولية "الحملة ضدّ المساجد وضدّ المتدينين في الضفة الغربية"، وحذر من تداعيات هذه الحرب الخطيرة وانعكاساتها.

واستنكر برهوم "هذه الحرب الشرسة على ديننا ومقدساتنا وقيمنا الدينية"، والتي قال إنه "يراد من ورائها تدمير أخلاق شعبنا، وإحلال ثقافة الخنوع والمجون، لتسهيل التطبيع مع الاحتلال تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية".

واستعرض نماذج من الاعتداءات التي يتعرض لها خطباء وأئمة المساجد في الضفة الغربية، وما أسماه "مخطط فتح ضدّ القيم والأخلاق والدين في الضفة الغربية". وقال المتحدث "في الوقت الذي تشن فيه سلطة فتح هذه الحرب بحق المساجد وأهلها وبحق التيار الديني والملتزمين بصورة عامة، تُنفذ الشق الآخر من هذا المخطط الخبيث فتفتح الأبواب مشرعة أمام تيار الفساد المبرمج، فتمنح التراخيص لإقامة الخمارات والبارات والملاهي الليلية ودور الفساد، ويستعيد كازينو أريحا نشاطه وعافيته..."[29].

كما اتهمت فصائل المقاومة الفلسطينية، في مؤتمر صحفي مشترك بغزة الحكومة الفلسطينية في رام الله "بشن حرب على العقيدة الإسلامية، وحرباً موازية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني الشرفاء"، على حدّ تعبيرها. وقالت "هذه الحرب تأتي مباشرة لصالح المستوطنين الباحثين عن عدم الانزعاج، في محاولة يائسة لدفع الشباب الفلسطيني من المساجد إلى دور اللهو والمجون"[30].

وردّ الناطق باسم فتح أسامة القواسمي في بيان صدر عن مفوضية الإعلام والثقافة في الحركة قائلاً إن "الأنا الحزبية التي تسيطر على عقلية حماس تسعى إلى دفع الشعب الفلسطيني إلى أتون

الصراعات، وإحراقه بنار الفتنة الدينية، وهي محاولات ودعوات يائسة وفاشلة". ورأى أن حماس تستغل "قرارات إدارية تنظيمية" اتخذها وزير الأوقاف الذي كان لسنوات خلت محسوباً على الحركة "لتجعل منها قضية صراع وعملية فرز تفرق وتميز بين المسلمين في المجتمع الفلسطيني المؤمن". ورأى أن من حق الوزير "اتخاذ ما يلزم من قرارات لإبعاد شبح الهيمنة والسيطرة الحزبية عن المساجد، فهي بيوت الله للعبادة وليست حكراً لتنظيم أو فصيل"[31]. يدل هذا التصريح، إن كان يُعبر فعلاً عن رأي فتح، على ارتباكٍ بين تهميشها من خلال حكومة سلام فياض من جهة، وبين تبنيها الدفاع عن سياساتها من جهة أخرى.

ثانياً: الحكومة المقالة في قطاع غزة

واصلت الحكومة في غزة أعمالها متمسكة بشرعيتها المستمدة من الانتخابات معتبرة أنها حكومة تسيير الأعمال وفقاً للقانون الفلسطيني، ولكن هذه الحكومة انشغلت أساساً بمعالجة ذيول الحرب الإسرائيلية على غزة ومحاولة فكّ الحصار المستمر على القطاع، والذي زاد استحكام حلقاته بالدور الذي تمارسه الحكومة المصرية في هذا الإطار، واستمر تعثر جهود المصالحة، الأمر الذي حال دون تدفق المساعدات لإعادة بناء ما دمرته الحرب على القطاع.

واستمر الفلسطينيون في الصمود بالرغم من قساوة الحصار، وعدم إمكان إعادة بناء ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية في عدوان 2008-2009، وشهدت غزة محاولات متواضعة لإعادة بناء عشرات من المنازل المهدمة من بينها مبادرات من جمعيات خيرية إماراتية، وهناك حديث عن مبادرة من جمعيات قطرية. ولكن كل ذلك كان دون طموح بناء آلاف المنازل والمؤسسات المهدمة.

كما بقيت الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية منشغلة بهم فكّ الحصار، وتأمين رواتب موظفيها من المدنيين والعسكريين، وإدارة المعابر وتأمين حرية الحركة للفلسطينيين من القطاع وإليه، وهذا أدى لاستهلاك الكثير من جهود قيادة حماس في إدارة القطاع.

ومن المهم الإشارة إلى أن ثمة جانب متعلق بقطاع غزة، كثيراً ما يهمل، بالرغم من أولويته وأهميته الفائقة، ألا وهو استمرار تدفق السلاح على قطاع غزة، واستمرار تطويره من الداخل، إلى جانب حفر الأنفاق الدفاعية الداخلية، والاستعدادات لمواجهة أي عدوان؛ الأمر الذي يكون قد انتقل بالوضع المقاوم لقطاع غزة، بالرغم من الهدنة غير المكتوبة، وعدم إطلاق الصواريخ، وعدم القيام بعمليات، إلى مستويات غير مسبوقة. فهو انتقال بالمقاومة إلى مستوى المواجهة في حالة التعرض للعدوان. ومن ثمّ فإن أهم أسباب عدم شنّ حرب جديدة على قطاع غزة ولبنان، هو الخوف من النتائج بسبب ما وصلته المقاومتان من مستوى في الإعداد للمواجهة.

أما من جهة أخرى فقد نجح الفلسطينيون في استقطاب تحرك دولي شعبي بل وحتى رسمي ضدّ الحصار تمثل بقوافل فكّ الحصار التي جاءت من أوروبا والعالم العربي والإسلامي. وكانت أولى القوافل التي نجحت في الوصول لغزة في سنة 2010 قافلة شريان الحياة بقيادة جورج جالاوي George Galloway إضافة إلى ناشطين من 17 دولة، حيث وصلت في 6 كانون الثاني/ يناير، بعد 31 يوماً من انطلاقها من لندن، وذلك على الرغم مما واجهته من صعاب وعقبات في مصر، من ضمنها أحداث عنف بين منظمي القافلة وقوات الشرطة المصرية في ميناء العريش أدت إلى إصابة العشرات من منظمي القافلة والأمن المصري، الذي اتخذ قراراً في وقت لاحق بمنع جالاوي من دخول الأراضي المصرية مرة ثانية. كما أدى تعطيل القافلة داخل مصر إلى موجة غضب فلسطينية في غزة أسفرت عن وقوع اشتبكات بين فلسطينيين غاضبين على الحدود مع قوات مصرية أدت لجرحى في الطرفين إضافة لمقتل شرطي مصري. واتهمت السلطات المصرية حركة حماس بالمسؤولية عن مقتله. ولكن حكومة إسماعيل هنية قالت إن الجندي المصري قتل برصاص زملائه من الخلف[32].

وقام وفدان برلمانيان عربيان بزيارة غزة؛ الأول في 15 شباط/ فبراير ويتكون من 22 برلمانياً، والثاني في 6 حزيران/ يونيو ويتكون من 47 برلمانياً[33].

وفي 31 أيار/ مايو تصدت "إسرائيل" بالقوة لأسطول الحرية الذي كان يحمل مساعدات لقطاع غزة، واقتحمت قوات خاصة تابعة للبحرية الإسرائيلية الإثنين سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara التي تحمل 581 متضامناً، معظمهم من الأتراك، داخل المياه الدولية، مخلفة 9 قتلى و26 جريحاً معظمهم من الأتراك. واعتقلت قوات الاحتلال المتضامنين وأعادتهم فيما بعد لبلادهم. وقد جَرَّت هذه العملية ردود فعل دولية واسعة مستنكرة لحكومة نتنياهو[34]؛ مما حوّل أسطول الحرية إلى رمز لكسر الحصار، وإلى هزيمة سياسية وإعلامية مدوِّية للعدوان الإسرائيلي، وضعت دولة الاحتلال في مأزق، واستعدَتْ دول العالم وشعوبه عليها.

في 13 حزيران/ يونيو أعلن رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية خلال استقباله الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، أن زيارة الأخير خطوة عملية على طريق كسر الحصار. من جانبه، دعا الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، إلى ضرورة كسر الحصار المفروض على غزة، في أول زيارة له إلى القطاع منذ انتهاء الحرب على القطاع سنة 2009، مشدداً على أن العرب كلهم والعالم يقفون إلى جانب الشعب الفلسطيني ويرفضون الحصار، كما طالب بمصالحة فلسطينية، ودعا أهل غزة إلى الضغط على قادتهم من أجل تنفيذ المصالحة[35].

ورحبت الحكومة الفلسطينية المقالة بزيارة الممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية، كاثرين آشتون Catherine Ashton إلى قطاع غزة، وعدّتها بالإضافة إلى زيارات وزراء الدول الأوروبية

المرتقبة بمثابة اعتراف غير مباشر بحكومة حماس[36]؛ غير أن ذلك الاعتراف لم يترجم واقعياً وفعلياً من جانب الاتحاد الأوروبي.

كما استقبل هنيه وفداً من لجنة الحكماء الدولية، برئاسة ماري روبنسون Mary Robinson رئيسة جمهورية إيرلندا السابقة، وعضوية الأخضر الإبراهيمي المبعوث السابق للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق؛ وإيلا بهات Ela Bhatt الناشطة الهندية لحقوق النساء. وأشاد هنية بجهود لجنة الحكماء الدولية وزيارتهم الى قطاع غزة؛ في ظلّ الحصار المفروض عليه، آملاً في أن تشكل هذه الزيارة تقدماً إيجابياً لصالح الشعب الفلسطيني[37].

وفي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، قام وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيله Guido Westerwelle بزيارة لقطاع غزة ودعا لإنهاء الحصار المفروض عليه. وتبعه في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر، وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني Franco Frattini بزيارة مماثلة. وكذلك قام وزير خارجية مالطا طونيو بورج Tonio Borg في 17 كانون الأول/ ديسمبر بزيارة قطاع غزة، قال خلالها إن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى رفع الحصار عن غزة[38].

وفي محاولة لتخفيف وطأة الحصار وإشراك بقية القوى الفلسطينية في إدارة قطاع غزة المحاصر، سعت حكومة غزة إلى تعديل تشكيلتها الوزارية بالعرض على بعض الفصائل الاشتراك فيها، وهو مسعى ظلّ قائماً حتى أوائل سنة 2011 بالرغم من إعلان حركة الجهاد الإسلامي اعتذارها عن المشاركة في الحكومة، التي عدّتها امتداداً لاتفاقات أوسلو Oslo Accords التي ترفضها، وإعلان الجبهة الشعبية رفضها التعديل معتبرة إياه تكريساً لواقع الانقسام في الساحة الفلسطينية.

وشنت حكومة غزة حملة كبيرة على جيش من العملاء زرعتهم "إسرائيل" على مدى سنين احتلالها لغزة. فقد أعلنت وزارة الداخلية أنها تمكنت من كشف شبكات تجسس تستخدم مواقع على شبكة الإنترنت، وتستغل حاجة المواطنين تحت الحصار، وتعمل لتجنيد عملاء للاحتلال في قطاع غزة، مشيرة إلى أنها تقوم بحملة توعية كبيرة للسكان لمواجهة ذلك[39].

وأفاد المتحدث باسم وزارة الداخلية إيهاب الغصين أن قوات الاحتلال تجهز معلومات لبنك أهداف تحضيراً لعدوان جديد عل قطاع غزة، مشيراً إلى أن ذلك يتم من خلال تحديد المؤسسات والسيارات والمنازل لقادة حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، موضحاً أنه تمّ اعتقال عملاء استطاعوا اختراق الفصائل وذلك من خلال انضمامهم لصفوف المقاومة. وأوضح أن العملاء كان لهم دور واضح في الحرب الإسرائيلية على غزة. وعرضت الداخلية عدداً من الأجهزة الإلكترونية التي يستخدمها العملاء في عملية بثّ واستقبال المعلومات من ضباط المخابرات الإسرائيلية[40].

وقال وزير الداخلية في الحكومة المقالة في قطاع غزة فتحي حماد إن جهاز الأمن الداخلي التابع للوزارة اكتشف فلسطينياً يتعاون مع أجهزة الأمن الاسرائيلية منذ سنة 1972. وأضاف أن جهاز

الأمن الداخلي اكتشف "طرقاً وأساليب جديدة للاحتلال الصهيوني في الاختراق، إلى جانب النجاح في مكافحة العملاء"[41].

ونفذت الحكومة المقالة بالفعل حكم الإعدام بحق اثنين من المتهمين بالعمالة والتخابر مع الاحتلال، والتسبب في قتل الكثير من المقاومين، وإصابة عدد آخر خلال سنوات تعاونهما مع الاحتلال. وقال رئيس القضاء العسكري العقيد أحمد عطا الله أن تنفيذ الحكم جاء بعد استنفاد هذه الأحكام كافة طرق الطعن فيها وأصبحت واجبة التنفيذ[42].

وقد استهجنت بعض المنظمات الحقوقية والمجتمعية تنفيذ أحكام الإعدام، على اعتبار أن التنفيذ تمّ "من دون احترام الأصول القانونية التي تحظر تنفيذ عقوبة الإعدام من دون مصادقة رئيس الدولة"[43].

وفي إطار تسليط الضوء على الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، أعلن إسماعيل هنية أن سنة 2010 هي سنة الأسرى الفلسطينيين في سجون "إسرائيل"، وطالب بتفعيل قضيتهم في كافة المحافل العربية والدولية. وقال هنية خلال حفل إطلاق الحملة الوطنية للدفاع عن الأسرى، أنه تمّ تشكيل "اللجنة الوطنية العليا لنصرة الأسرى"، وبدء انطلاق فعاليات التضامن معهم لدعم صمودهم. ودعا هنية إلى إنشاء "صندوق الأسرى الفلسطينيين" لدعم الأسرى وذويهم، مشيراً إلى ضرورة أن يكون هذا الصندوق "عربياً إسلامياً بالكامل لضخ الأموال لدعم القضية التي تحتاج لدعم مالي، لتتمكن وزارة الأسرى من رفع قضايا ضدّ إسرائيل أمام المحاكم الدولية"[44].

ثالثاً: الحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني

بقيت المصالحة بين فتح وحماس تراوح في مكانها على الرغم من التقدم الظاهري الذي حدث فيها بعد قبول مصر إلحاق ورقة تتفق عليها الفصائل بورقتها للمصالحة والتي كانت تصر في السابق على توقيعها دون أي شروط أو إضافات أو تعديلات.

وقد تمسكت فتح في البداية بمطلبها من حماس توقيع الورقة المصرية، وقد رفض الرئيس الفلسطيني عقد أي لقاءات مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل قبل توقيع هذه الورقة. وقال إنه "في حال توقيع حماس، وبعد ساعة أو نصف ساعة أو ربع ساعة، سيكون هناك لقاء معهم ولكن قبل ذلك لا"، مشدداً على ضرورة أن يتم توقيع المصالحة الفلسطينية في مصر[45].

وقد بذل نبيل شعث عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جهداً في إطار المصالحة وقام بزيارة قطاع غزة، ولكنه لم يتمكن من حلحلة الخلافات بين الطرفين. وفي هذا السياق، علق رئيس السلطة

الفلسطينية محمود عباس على هذه الزيارة، وقال إن ذهاب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح نبيل شعث إلى غزة ليس اجتهاداً شخصياً بل بقرار من الحركة، لكنه نفى صلتها بالمصالحة وأضاف أن "زيارة شعث لغزة تحت هذا العنوان فقط وذهابه إلى بيت إسماعيل هنية والجلوس معه تجاوز غير موافقين عليه"[46].

كما بذلت الشخصيات المستقلة برئاسة ياسر الوادية جهوداً لدعم زيارة شعث، وفي ملف المصالحة بشكل عام، ولكن الخلافات بقيت على حالها[47].

وفيما ارتبطت جهود المصالحة بالقمة العربية التي انعقدت في ليبيا في 2010/3/27، فقد أبلغ رئيس السلطة محمود عباس ليبيا ومصر والسعودية والأردن أنه لن يحضر القمة العربية المقررة في ليبيا إذا حضرها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل[48]. من جانبه، أعلن رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، أن الحركة على استعداد لتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية قبل القمة العربية في ليبيا أو خلالها، رافضاً الخوض في الرد على تصريحات الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشأن عدم حضوره للقمة، إذا حضرها مشعل[49].

وأعادت مصر تأكيد موقفها من المصالحة، على لسان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط الذي أكد أن الورقة المصرية للمصالحة الفلسطينية مطروحة للتوقيع فقط، وقال إن أية ملاحظات عليها ستؤخذ في الاعتبار عند التنفيذ[50].

وكررت حماس اتهاماتها لواشنطن بإعاقة عملية المصالحة، واتهم مشعل الولايات المتحدة بوضع حقّ النقض "الفيتو" Veto على مصالحة حركته مع حركة فتح[51].

وبالرغم من الجمود الظاهر في المفاوضات، فقد ظهرت معلومات تشير إلى أن حماس بصدد تقديم مرونة بهدف توقيع الاتفاق، تقوم على خفض تحفظاتها شريطة الالتزام ببعض الملاحظات، وهي: أن تتضمن التعديلات أن تكون القيادة المؤقتة، المزمع تشكيلها إلى حين إعادة انتخاب مؤسسات منظمة التحرير "غير قابلة للتعطيل"، وأن يتم تشكيل لجنة الانتخابات من جانب الرئيس محمود عباس بـ"التوافق" مع حماس، وهو مبدأ يسري أيضاً على تشكيل لجنة أمنية عليا لتنفيذ اتفاق المصالحة، إضافة إلى إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد ظهر أن التأخر الذي حصل في إنجاز المصالحة يتطلب تأخير إجراء الانتخابات الذي كان مقترحاً في 2010/6/28 في مسودة الورقة المصرية "ما يتطلب الاتفاق على موعد جديد". وظهرت طروحات تؤكد ضرورة أن تكون ورقة الملاحظات "ملحقة بالورقة المصرية وجزءاً لا يتجزأ منها"، وأن يتم التوقيع عليها من الأطراف المعنية والراعية والضامنة لاتفاق المصالحة[52].

وبعد تبادل الاتهامات بين الطرفين بتعطيل المصالحة، وفشل وساطات عديدة من بينها وساطات سعودية وقطرية وتركية، شهد هذا الملف اختراقاً جديداً بعد لقاء مشعل في مكة مع رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، الذي قال إنه لا يمانع أن تتفق حركتا فتح وحماس على تفاهمات تراعي تحفظات حماس على الورقة المصرية قبل التوقيع على هذه الأخيرة[53].

وقد ترافق هذا الاختراق مع استئناف المفاوضات المباشرة مع "إسرائيل" والتعنت الذي أبدته الحكومة الإسرائيلية في موضوع تجميد الاستيطان، وقد ربطت تقديرات بين مؤشرات الفشل في هذه المفاوضات، وتوجه السلطة مدعومة من مصر لإعادة تفعيل ملف المصالحة، لاستخدامه كورقة ضغط في المفاوضات.

وانعقدت أولى جلسات الحوار في دمشق في 2010/9/24، حيث تمّ خلالها الاتفاق على تشكيل لجنة الانتخابات بالتوافق الفلسطيني، وتشكيل محكمة للانتخابات بالتوافق، وتعيين موعد جديد للانتخابات، بالإضافة إلى تشكيل إطار قيادي مؤقت إلى حين إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لما جاء في الورقة المصرية للمصالحة. وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس كتلتها البرلمانية، إن اجتماع حركتي فتح وحماس حلّ ثلاث قضايا هي: الانتخابات ومحكمة الانتخابات ومنظمة التحرير الفلسطينية، منوهاً إلى أنه بقيت قضية الأمن التي سيصار إلى حلها بمشاركة المختصين في هذا الموضوع[54].

وقال القيادي في حركة حماس في لبنان علي بركة إن الحركة ستبحث مع حركة فتح في دمشق استكمال الحوار الفلسطيني والبحث في تشكيل اللجنة الأمنية المشتركة العليا التي ستشرف على إعادة وهيكلة الأجهزة الأمنية تحت رعاية مصرية. وأوضح أن "الحركتين اتفقتا في اجتماعهما السابق في دمشق على إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتزامن وليس في غزة فقط". بينما جرى تأجيل بحث الشق المتعلق بتشكيل اللجنة الأمنية المشتركة التي ستشرف على عملية البناء والهيكلة إلى الاجتماع المقبل[55].

وقال القيادي في حماس محمود الزهار إن حركة فتح وافقت على رؤية حركة حماس فيما يتعلق بنقاط، لجنة الانتخابات المركزية، واللجنة القضائية الخاصة بالانتخابات، وموضوع القيادة المؤقتة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت فتح ترفض طرح حماس حولها سابقاً[56].

وفي محاولة لإنجاز النقطة الأخيرة والأهم في المصالحة، التقى وفدان من الحركتين في دمشق مرة أخرى في 2010/11/9، إلا أن اللقاء انتهى بتبادل الاتهامات بين الطرفين بإفشال جهود المصالحة، حيث قالت فتح إن حماس لم تحدد مطالبها، فيما أكدت حماس أن فتح لا تريد أي مشاركة لها في اللجنة العليا التي تشرف على الأجهزة الأمنية بالضفة وغزة. وأن إعادة بناء الأجهزة الأمنية ستقتصر على الضفة دون غزة. وقالت حماس إن هناك فيتو أمريكي – إسرائيلي بعد الجولة

الأولى على موضوع "الملف الأمني". وقالت مصادر فلسطينية إن عدم التوصل لشيء في هذا اللقاء جاء نتيجة إصرار حركة فتح وتحديداً مدير جهاز المخابرات في السلطة ماجد فرج على اقتصار التعديلات الأمنية على الأجهزة الأمنية الموجود في قطاع غزة فقط، وعدم استعداده لقبول أي تعديل على الوضع الأمني في الضفة الغربية المحتلة[57].

وكشفت مصادر فلسطينية لجريدة الحياة، أن الطرفين أعادا صياغة التفاهمات السابقة بعد أن توصلا لحل وسط بشأنها، وهي أن تقوم الحركتان بتسمية أعضاء لجنة الانتخابات وتجاهل ما إذا كان هذا بـ"التشاور أم بالتوافق" كما ورد في تفاهمات أيلول/ سبتمبر. وعندما حاول وفد حماس سحب هذا الحل الوسطي على محكمة الانتخابات، رفض وفد فتح بدعوى أن القضاء "مستقل ويجب عدم تدخل المنظمات به". وتفاهم الطرفان على إضافة عبارة "ألا يكون قضاة المحكمة مختلفاً عليهم" بين الفصائل.

وفي موضوع القيادة المؤقتة المزمع تشكيلها إلى حين إحياء مؤسسات المنظمة، طلب وفد فتح إضافة عبارة "بما لا يتناقض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية في المنظمة" إلى العبارة السابقة التي كان جرى التوافق على إضافتها في الجلسة الأولى، وهي أن "تكون مهمات القيادة المؤقتة المزمع تشكيلها غير خاضعة للتعطيل". ولدى مراجعة النقطة الرابعة المتعلقة بموعد الانتخابات المقبلة، اتفق الطرفان على أن تجري في فترة تتراوح بين ثمانية أشهر وسنة، من توقيع الورقة المصرية، كي يتاح للطرفين التحضير لإجرائها في "أجواء عادلة ومنصفة لهما في الضفة وغزة".

غير أن المشكلة بدأت في العمق لدى الوصول إلى النقطة الخامسة المتعلقة بملف الأمن، إذ إن الطرفين اتفقا سابقاً على "إعادة بناء وهيكلة أجهزة الأمن في الضفة وقطاع غزة"، وبقيت النقطة الثانية المتعلقة بتشكيل لجنة أمنية عليا من الطرفين. وأوضحت المصادر أن "المفاجأة كانت أن مدير الاستخبارات في السلطة ماجد فرج قال في الاجتماع إن كل ما يتعلق بالأمن لن يكون فيه أي شراكة. الشراكة بالسياسة والانتخابات ممكنة، أما في الأمن فهذا غير ممكن. وأن أجهزة الأمن مبنية على أسس وطنية من دون مشاركة أو محاصصة"، الأمر الذي عدّته حماس تراجعاً عن الاتفاقات السابقة وأجوائها الإيجابية[58].

تجدر الإشارة هنا إلى أن تكليف ماجد فرج بمناقشة الموضوع الأمني، بدا وكأنه شهادة بأن فتح لا سلطة لها على الأجهزة الأمنية والسياسة الأمنية في الضفة الغربية؛ وهذا معنى إصرار فرج على اعتبار الوضع الأمني في الضفة خارجاً عن كل حوار.

وقد ظلّت المصالحة مجالاً للتجاذب بين فتح وحماس، إلا أنه حدث بعض الانفراج مع التغيرات التي أخذت تحدث في العالم العربي منذ مطلع سنة 2011، وبعد دعوة هنية لعباس لزيارة القطاع،

وموافقة عباس على ذلك... ، ثم التوقيع في القاهرة في 2011/5/3 على اتفاق المصالحة، بعد موافقة فتح على تحفظات حماس، وتجاوز العقدة الأمنية. وربما ما زال هناك الكثير أمام فتح وحماس لعمله لإنجاح الاتفاق، وتجاوز العديد من المعيقات الداخلية والخارجية، والتي تمكنت سابقاً وللأسف من إفشال وتعطيل اتفاقات سابقة بين الطرفين.

رابعاً: منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة:

1. هيكل وبرنامج لم يتغير:

على الرغم من الشرعيات المنقوصة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن انتهت مدة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، إلا أن استخدامها استمر من قبل حركة فتح، التي واصلت السيطرة على مفاصل القرار فيها، وكرست اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة لأخذ قرارات تشرعن عملية المفاوضات. انعكس الخلاف بين فتح وحكومة فياض على علاقة هذه الحكومة والمنظمة.

وقد بدا أن هناك صراعاً بين المنظمة والحكومة على خطوات ما يسمى ببناء الدولة الفلسطينية، إلى الدرجة التي دفعت فياض إلى التأكيد مراراً أن مرجعية هذه القضية هي منظمة التحرير مع استمراره في قيادة خطوات كهذه على الأرض وبمعزل عن المنظمة والرئاسة الفلسطينية.

وقد فشلت جهود إعادة تشكيل منظمة التحرير كبند من بنود المصالحة الذي اتفقت عليه الفصائل الفلسطينية في السابق، وذلك أن المصالحة لم تتم بسبب استمرار الخلاف على الملف الأمني فيها. وأسفر الحوار بين فتح وحماس في دمشق في 24 أيلول/ سبتمبر عن الاتفاق على إعادة العبارة التي تمّ التوافق عليها خلال جلسات الحوار وحذفت في الورقة المصرية. وتعالج العبارة "الإطار القيادي المؤقت" الذي سيتم تشكيله إلى حين إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، ويكون من أبرز مهماته معالجة القضايا المصيرية، التي تتعلق بالشأن الفلسطيني واتخاذ القرارات فيها بالتوافق. وتنص هذه العبارة على "أن مهمات هذا الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل، باعتبارها إجماعاً وطنياً تمّ التوافق عليه"[59]. إلا أن حركة فتح طلبت لاحقاً ألا يتناقض ذلك مع صلاحيات اللجنة التنفيذية في المنظمة[60].

تجدر الإشارة هنا إلى أن سبباً رئيسياً في استمرار الانقسام وفشل محاولات المصالحة، يرجع إلى الخلاف السياسي حول الموقف من التسوية والمفاوضات، وكذلك الموقف من مقاومة الاحتلال. لذلك فإن كل الأوراق التي سعت إلى المصالحة دون الاقتراب من هذا السبب كانت محاولات للقفز عن هذه الحقيقة.

2. أزمة مع الجبهة الشعبية:

وبالرغم من عدم إحراز عملية التسوية أي تقدم، فقد صادقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 2010/5/8 على قرار العودة للمفاوضات غير المباشرة؛ التي سبق ووافقت عليها لجنة المتابعة العربية لمبادرة السلام، التابعة للجامعة العربية خلال اجتماعها في القاهرة.

وانتقدت حركتا حماس والجهاد الإسلامي هذه المفاوضات ورأت فيهما رضوخاً لسياسة فرض الأمر الواقع التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي. وصوتت كل من الجبهة الشعبية وحزب الشعب الفلسطيني ضدّ هذا القرار في اللجنة التنفيذية، فيما تحفظت عليه الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين[61].

وتزامناً مع عودة السلطة الفلسطينية إلى المفاوضات المباشرة، على الرغم من فشل المفاوضات غير المباشرة في تحقيق أي تقدم، واجهت اللجنة التنفيذية للمنظمة أزمة جديدة بإعلان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مؤتمر صحفي في 2010/9/26 تعليق مشاركتها في اجتماعاتها، احتجاجاً على تفرد القيادة في القرارات المصيرية، وعلى الأخص العودة للمفاوضات مع "إسرائيل". وحذرت الجبهة، وهي ثاني أكبر فصيل في منظمة التحرير، من التداعيات والنتائج "الخطيرة لسياسة التنازلات والعودة إلى المفاوضات، في ظلّ الشروط الأميركية الإسرائيلية". وشدد بيان للجبهة تلته عضوة مكتبها السياسي خالدة جرار في رام الله على أن المفاوضات بهذه الطريقة "تُغيب رعاية الأمم المتحدة ومرجعية قراراتها، وتفرض رعاية أميركية وتجعل خيار المفاوضات بلا بديل". وأوضح بيان الجبهة أن قرارها يأتي لعامل تنظيمي متعلق بآلية اتخاذ القرار في أطر منظمة التحرير، وقيادتها، مشيرة إلى ما سمته "نهج التفرد والاستهتار بصيغ العمل المشترك". وحذرت الجبهة مما وصفته "بالنهج المستكين للقيادة المتنفذة داخل منظمة التحرير، ونتائجه الكارثية على القضية الفلسطينية وعلى المنظمة وبرنامجها وميثاقها ومشروعها الوطني"[62].

في الوقت نفسه، قال مسؤول الخارج في الجبهة الشعبية ماهر الطاهر في تصريح من دمشق، أن ذلك لا يعني الانخراط بأية "صيغ بديلة" للمنظمة[63]. ولكن عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية جميل مزهر ذكر أن قرار تعليق الجبهة للمشاركة في جلسات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، هو قرار تكتيكي واعتراضي، للتعبير عن رفض العودة للمفاوضات التي أثبتت فشلها طيلة الأعوام الماضية، مبيناً أن هذا القرار لا يعني الانسحاب من منظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".

وأوضح مزهر أن قرار الشعبية بتعليق المشاركة سيكون ورقة قوة في يد الرئيس أبو مازن، يستطيع من خلالها تحدي أي جهة تحاول الضغط عليه، من أجل الاستمرار في المفاوضات في ظلّ التعنت الإسرائيلي[64].

3. تلويح بالاستقالة:

وفي ظلّ فشل الولايات المتحدة بإقناع "إسرائيل" في وقف الاستيطان، أعاد عباس التلويح بخيار الاستقالة من السلطة، وقال إنه إذا لم توقف "إسرائيل" بناء المستعمرات، وإذا تداعى دعم الولايات المتحدة للمفاوضات، فسيسعى لإنهاء الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في الأراضي المحتلة، وإنه لا يمكنه قبول أن يبقى رئيساً لسلطة غير موجودة[65]. ولكن عباس عاد وتراجع عن ذلك، وقال في تصريح نشرته جريدة الرأي الأردنية في 2010/12/19 إنه لن يتنحى عن رئاسة السلطة الفلسطينية لأنه "صاحب مشروع وطني"، وأوضح أن "أن حلّ السلطة والمغادرة سيؤديان إلى فوضى"، لكنه شدد على ضرورة "التفكير في شيء لنضع إسرائيل في الزاوية". ووصف عباس الاحتلال الإسرائيلي بأنه أرخص احتلال في التاريخ، وقال "إن إسرائيل تحتل وليس عليها أي مسؤوليات، لها الواقع ولنا الاسم، هذه المعادلة السخيفة يجب أن تُحَل"[66].

كما أعلن الرئيس الفلسطيني أنه سيقود تحركاً لإعادة القضية إلى مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council، بدلاً من الاستمرار في مفاوضات لم تنجح في الحدّ من الاستيطان. ولكنه اكتفى بالتمهيد لعرض مشروع قرار يعدّ الاستيطان غير شرعي، وأكد أنه لن يتخذ خطوات أحادية، مثل إعلان الدولة المستقلة من جانب واحد، الأمر الذي قالت "إسرائيل" إنها ستواجهه بشدة. كما لم تلجأ قيادة المنظمة لخيار حلّ السلطة الذي عدّته آخر الخيارات المطروحة.

وقد اعترفت خلال سنة 2010 خمس دول بالدولة الفلسطينية، وهذه الدول هي البرازيل، والأرجنتين، والأوروغواي، وبوليفيا، والإكوادور.

ومع ذلك فقد استمر مسلسل الفساد في السلطة، والذي فجره ضابط الاستخبارات السابق فهمي شبانة، ليضع علامات استفهام كبيرة حول جدوى مشروع بناء مؤسسات الدولة في ضوء الفساد المستشري، فضلاً عن تشكيك الكثيرين في نجاح هكذا مشروع بمعزل عن التحرر من الاحتلال بتفكيك مستعمراته، التي تقطع أوصال الضفة، واستعادة القدس التي تمثل روح الدولة وأساس وجودها، فضلاً عن استمرار الوجود الاحتلالي الإسرائيلي في نواحي الضفة الغربية.

إن التدقيق في مواقف محمود عباس بعد ارتطام المفاوضات بالفشل، بالرغم مما قُدِّم من تنازلات يؤكد أنه أصبح فاقداً لأي بديل حقيقي. فكل ما يُلوِّح باتخاذه يفتقر إلى الجدية العملية، أو يُعدُّ هروباً للأمام.

4. فضيحة الفساد:

وفي معمعة فشل المفاوضات مع "إسرائيل" والضغوط الأمريكية على قيادة السلطة والمنظمة للاستمرار فيها، برزت أزمة جديدة تمثلت باتهامات الفساد التي أطلقها ضابط كبير في جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني.

فقد بثت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي في 2010/2/9 تقريراً عن الفساد في مكتب عباس استند إلى وثائق قالت إن المسؤول السابق في الأمن الوقائي الفلسطيني فهمي شبانة التميمي جمعها على مدار الأعوام الستة الماضية. واستعرض الضابط مستندات وصور تتهم مدير مكتب الرئيس الفلسطيني رفيق الحسيني بالفساد والتحرش الجنسي... واتهم شبانةُ رئيسَ ديوان الرئاسة الفلسطينية رفيق الحسيني باستدراج نساء تقدمن للحصول على وظائف في مقر الرئاسة لإقامة علاقة غير شرعية معهن، وكشف عن شريط فاضح يظهر الحسيني مع امرأة. كما اتهم الضابط الفلسطيني أيضاً محامي منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن علام الأحمد، شقيق عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد، بتلقي مبلغ مليون و950 ألف دولار في صفقة وهمية لشراء قطعة أرض في الأردن. وتحدث أيضاً عن وثائق تثبت اختفاء مبلغ 700 مليون دولار من أموال السلطة الفلسطينية، في قضايا فساد سبق للنائب العام الفلسطيني أن فتح تحقيقاً بشأنها[67].

وبعد أن أثار هذا الملف الكثير من اللغط في الساحة الفلسطينية، فاجأ شبانة أولئك الذين كانوا ينتظرون الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه القضية بإعلانه إلغاء المؤتمر الصحفي، الذي كان يعتزم عقده في 2010/2/22 لكشف الوثائق التي تتعلق بالفساد بين كبار رجالات السلطة الفلسطينية. وبرر شبانة تراجعه بأن الرئيس عباس ينظر إلى المؤتمر الصحفي بأنه "يضر بمصلحة الشعب"، وبأن الرئيس أكد له أنه سيدرس الوثائق بنفسه وسيمضي قدماً في التحقيق في قضايا الفساد[68].

وشكل عباس لجنة تحقيق في هذه المزاعم برئاسة أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح أبو ماهر غنيم، وعضو اللجنة المركزية للحركة عزام الأحمد، ورئيس المحكمة الحركية العليا رفيق النتشة[69].

وأغلق عباس هذا الملف بإعفائه رئيس ديوانه رفيق الحسيني من منصبه، وجاء قرار عباس بعد انتهاء عمل لجنة التحقيق التي شكلها. وذكرت مصادر فلسطينية أن عباس أبلغ الحسيني بالقرار في رسالة وجهها إليه، قال فيها إن اللجنة "توصلت باعترافكم إلى أنكم ارتكبتم أخطاء شخصية خارج العمل، كان يتوجب عليكم أن تحذروا منها ولا تقدموا عليها". وجاء في الرسالة "إنني إذ أعفيكم من مهمتكم كرئيس للديوان تنفيذاً لتوجهات لجنة التحقيق، فإنني أؤكد لكم أنني لم أجد في تقرير اللجنة ما يشير إلى استغلال موقعكم في الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية أو ابتزازات من أي نوع كان"[70].

كما أمر عباس بحرق كافة التسجيلات والأقراص المدمجة المصورة لشخصيات وقيادات في السلطة والحركة وخاصة الجنسية منها. وأكد مصدر أمني أن عباس كان حازماً في القرار، وشكل لجنة للإشراف على حرق كافة التسجيلات والتأكد من إتلافها بشكل نهائي. مع العلم أن جهازي

المخابرات العامة والأمن الوقائي يملكان العديد من التسجيلات لشخصيات من فتح لها وزنها السياسي ومعظمها مخلة بالآداب العامة[71]. وهكذا تمّ تجاوز القضية دون أن يُحاسب كثير من المتورطين في ملفات الفساد.

خامساً: الفصائل والقوى الفلسطينية

وضعت حركة فتح ثقلها خلف المسار السياسي للمنظمة والسلطة وشكلت عمادهما الأساسي في الساحة الفلسطينية. بالرغم من أن عباس نجح في حشد الدعم له في المؤتمر السادس لفتح سنة 2009، إلا أنه واجه تحديات مهمة داخل الحركة أبرزها تلك المتعلقة بمحاولات محمد دحلان تشويه صورته داخل فتح تمهيداً لتسلم زمام الأمور فيها.

وفضلاً عن الخلاف بين فتح ورئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال حول الحقائب الوزارية، فقد عانت فتح من أزمة الخلاف بين عباس ومحمد دحلان عضو اللجنة المركزية لفتح ومفوض الإعلام فيها والرجل القوي في الحركة. فقد أعلنت قيادة فتح تجميد عضويته في اللجنة المركزية إلى حين الانتهاء من التحقيق معه في قضايا التحريض على قيادة السلطة والحركة، عباس تحديداً، وفي قضايا فساد وتعدي على صلاحيات الأجهزة الأمنية. كما قررت اللجنة المركزية للحركة إيقاف إشرافه على مفوضية الثقافة والإعلام بحركة فتح، وتكليف عضوها نبيل أبو ردينة المتحدث الرسمي باسم الرئيس الفلسطيني ناطقاً رسمياً باسم حركة فتح.

وحسب مصادر فلسطينية، فإن أبرز أسباب الخلاف تعود إلى قيام جهات بتقديم تسجيلات ووثائق مسجلة ومصورة، تظهر دحلان وهو في حالة استرسال في انتقاد الرئيس عباس، مطلقاً عبارات تتحدث عن ضعف عباس الشديد واهتمامه فقط برعاية مصالح أولاده الاقتصادية، وعدم وجود أي خيارات أمامه سوى التنحي مع إطلاق تعبيرات "غير لائقة" تماماً بحق الرئيس[72].

وتعود هذه الاتهامات إلى شهر أيلول/ سبتمبر 2010، وتتعلق باتهام مساعدي عباس لدحلان بأنه وراء تحريض قيادات في فتح وخاصة ناصر القدوة على أنهم أحق من عباس ورئيس حكومته سلام فياض بالحكم، وتسلم زمام الأمور بالسلطة. هذا إضافة لسعي دحلان لتعزيز نفوذه في الأجهزة الأمنية والوزارات في الضفة، وهو ما أغضب تلك القيادات التي تتهم دحلان بأنه المسؤول المباشر عن سقوط غزة في يد حماس[73].

ووفق مصادر فلسطينية، فإن بعض الشخصيات الفتحاوية "الكبيرة" والعناصر الأمنية، المرتبطة بدحلان، دلت الشرطة على مخزن للأسلحة في مخيم بلاطة شمال الضفة، كانت تخبئه إضافة إلى العديد من بنادق كلاشينكوف[74].

ولم يكن هذا الخلاف ببعيد عن مسار عملية التسوية التي وصلت إلى طريق مسدود، حيث تشير تقديرات إلى أن "إسرائيل" تريد ضرب الوضع الداخلي للحركة، التي تقود المفاوضات، في محاولة لدفعها إلى العودة للمفاوضات بالشروط الإسرائيلية المجحفة.

وفي هذا السياق أيضاً، صادق المجلس الثوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 على تشكيل مجلس عام يتكون من 451 عضواً يقوم مقام المؤتمر العام للحركة، وهي خطوة بدا فيها أن عباس يحاول تعزيز موقفه داخل الحركة، في مواجهة نفوذ دحلان في اللجنة المركزية. ويسود أوساط حركة فتح اعتقاد بأن تشكيل المجلس العام للحركة يعني بأنه لن يعقد مؤتمر عام للحركة مرة أخرى، وأن المؤتمر العام السادس الذي عقد في شهر آب/ أغسطس 2009 سيكون المؤتمر العام الأخير، وأن المجلس العام سيقوم بمقام المؤتمر العام في كل شيء[75].

وواجه رئيس حركة فتح تحدياً آخر، ولكنه أقل خطورة على سلطاته، وتمثل بتحرك الرجل الثاني والقطب البارز في حركة فتح ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فاروق القدومي لعقد مؤتمر حركي بديل خارج فلسطين بهدف "إنقاذ الحركة"[76]؛ ولكن البوادر تشير إلى افتقار هذه المبادرة لعناصر الجدية والنجاح.

وبالرغم من دخول حركة حماس في الحكم عبر تجربة قطاع غزة، إلا أنها أصرت على تمسكها ببرنامج المقاومة، وقامت بتنفيذ عمليات مسلحة ضدّ الاحتلال في الضفة الغربية، ولكنها في الوقت ذاته حاولت الجمع بين هذا البرنامج وبين متطلبات الحكم في غزة، وما يستدعيه ذلك من توازنات أمنية مع "إسرائيل"، وقد أسفر ذلك عن هدنة غير معلنة مع "إسرائيل" في قطاع غزة.

وعلى صعيد بقية الفصائل، فقد واصلت عمليات إطلاق الصواريخ، رداً على الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، ولكنها تعاونت في المجمل مع مطلب كتائب القسام بغزة في إيجاد هدنة واقعية على الأرض مع الاحتلال.

وقامت قيادة حماس بتحركات على مستوى العالمين العربي والإسلامي لفك الحصار عن غزة، وكان لها دور كبير من خلال تحفيز مؤسسات إسلامية في الغرب وتركيا لتسيير قوافل فكّ الحصار التي أسهمت إلى حدّ ما في تخفيف حدة الحصار، وجلب الانتباه الدولي للمحاصرين ومعاناتهم التي انتقلت من كونها همّاً فلسطينياً وعربياً فقط إلى هم إسلامي ودولي شعبي.

وفي الوقت ذاته، لم تتمكن الحركة من تحقيق انتعاش كبير لبرنامج المقاومة، باستثناء عمليات الخليل ورام الله، وذلك بسبب التنسيق الأمني الكبير بين أجهزة أمن السلطة و"إسرائيل" وأمريكا، وعدم توفر غطاء عربي قوي لدعم هذا البرنامج وتخفيف القبضة الأمنية للسلطة. كما راوح ملف مبادلة الجندي الأسير جلعاد شاليط Gilad Shalit بمئات من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال مكانه، بسبب رفض "إسرائيل" إطلاق أسرى نفذوا عمليات مقاومة ضدّ "إسرائيل".

ولم يحدث تغيير كبير في معادلة القوى والفصائل في الساحة التي تتنازعها فتح وحماس من حيث قوة التأثير والفاعلية، كما لم يحدث تغيير في مواقف الفصائل من كلا التنظيمين وتحالفاتهما معهما.

وتمكنت حركة الجهاد الإسلامي من الاحتفاظ بمسافة بينها وبين حركة حماس في الموقف من الحكومة، والمبادرة بعمليات مقاومة في غزة، ولكن الحركة أصابها ما أصاب حماس في الضفة بسبب الوضع الأمني الضاغط على المقاومة. إلا أن العلاقة بين الحركتين أصبحت أفضل وأمتن من الفترة التي سبقتها.

وعلى الصعيد ذاته، تمكن عدد وازن من الشخصيات المستقلة من تشكيل "الهيئة الوطنية لحماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني" ومن هؤلاء منير شفيق، وبلال الحسن، ومحمد الرفاعي، وحلمي البلبيسي، ومعين الطاهر، وميرفيت أبو خليل، ونافذ أبو حسنة، وماجد الزير، ومحمد أبو ميزر، وصلاح الدباغ. كما أعلن عزمي بشارة تأييده لها من دون أن ينتظم فيها. وقالت الهيئة عن نفسها إنه لا صفة مسلحة لها، ولكنها تبارك المقاومة المسلحة، وقد حظيت بدعم الفصائل المقاومة والمسلحة. كما أكدت أنها ليست بديلاً لمنظمة التحرير، ولكنها تسعى على نحو جدي وحثيث لإعادة بناء منظمة التحرير ومؤسساتها على أسس ديموقراطية استناداً إلى الانتخابات. وكانت هذه من أهم الخطوات، إن لم يكن أهمها، منذ اتفاق أوسلو في اتجاه تأسيس دور فاعل للشخصيات المستقلة في الساحة الفلسطينية. ويبقى تقييم فاعلية هذه الهيئة في قدرتها على تحشيد الرأي العام فلسطينياً وعربياً في الحفاظ على الثوابت الفلسطينية[77].

سادساً: التنسيق الأمني

بالرغم من الخلاف السياسي والفكري بين حركتي فتح وحماس، إلا أن أكثر ما أذكى هذا الخلاف بين الطرفين خلال السنوات الماضية هو التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال.

وكان الجدل بشأن هذا الملف كبيراً خلال السنوات الماضية لأنه أفضى إلى اعتقالات متواصلة في صفوف المقاومة، وطرح أسئلة مهمة بشأن جدوى الاتفاقات ومغزاها طالما أنها لا تتقدم سياسياً على الأرض، في ظلّ استمرار النزيف الداخلي الفلسطيني، ما بين اعتقالات السلطة ذاتها للمقاومين أو اعتقالات واغتيالات "إسرائيل" لهم كثمرة للتنسيق الأمني.

إلا أن نتائج هذا التنسيق ازدادت خطورة برعاية الرئيس محمود عباس، وعلى الأخص في عهد حكومة سلام فياض التي شهدت وجود منسق أمني أمريكي وهو كيث دايتون Keith Dayton

ومن بعده مايكل مولر Michael Muller في رام الله لتنسيق العمليات ضدّ المقاومة وملاحقتها، وهذا ما زاد إلى حدّ بعيد من فعالية أجهزة الأمن الفلسطينية في ملاحقة عناصر المقاومة وإحباط عملياتها ضدّ "إسرائيل".

وقد وصل مستوى هذا التنسيق في سنة 2010 إلى مراحل متقدمة وغير مسبوقة منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 2003، إلى درجة جعلت جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israel Security Agency-ISA (Shabak) يتحدث لأول مرة منذ ما يزيد عن عشرين عاماً عن خلو قائمته ممن يسميهم المطلوبين في الضفة. وقد امتدح رئيس الشاباك يوفال ديسكين Yuval Diskin فعالية الأجهزة الأمنية للسلطة ضدّ حماس في الضفة، مشيراً إلى أن تلك العمليات وصلت إلى أعلى درجة لها منذ 16 عاماً. وقال إن رئيس الوزراء الفلسطيني فياض والرئيس عباس يساندون الأجهزة الأمنية للسلطة بكل قوة. وأضاف "التحسن يأتي أيضاً من المساعدات التي تقدمها بعض الدول لتحسين قدرة تلك الأجهزة"[78].

وعلى صعيد عمليات التنسيق وكثافتها، كشفت حكومة الاحتلال ضمن تقريرها الذي قدمته أمام "لجنة ارتباط الدول المانحة" في بروكسل، أن أجهزة الاحتلال قامت بـ 2,968 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية سنة 2010 مقارنة مع 1,297 عملية سنة 2009، أي زيادة بنسبة 129%. كما عقدت 686 اجتماعاً مشتركاً معها سنة 2010، مقارنة بـ 544 اجتماعاً سنة 2009، أي زيادة بنسبة 26%؛ بالإضافة إلى إسهام القوات الفلسطينية بتسليم 623 إسرائيلياً بعد أن دخلوا عن طريق الخطأ إلى مناطق تابعة للسلطة في الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من كل الإجراءات الأمنية، فقد نفذت المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية 463 هجوماً ضدّ أهداف إسرائيلية[79].

وقد اتهم تقريرٌ أصدره "مركز المعلومات ودَعْم اتخاذ القرار" في وزارة التخطيط الفلسطينية في قطاع غزة السلطةَ في رام الله بتنفيذ أكثر من 3,000 حالة اختطاف على خلفية سياسية خلال سنة 2010، وذكر أن حوالي 1,404 حالة من حالات الاعتقال كانت لأسرى محررين، ونحو 49 لأئمة المساجد، ونحو 24 من أساتذة الجامعات، ونحو 36 صحفياً، ونحو 32 من أعضاء مجالس بلدية، وما يقارب 417 طالباً جامعياً، ونحو 9 مدرسين[80].

وكان تقرير أمريكي، أعده ناثان ثرال Nathan Thrall بعنوان "رجلنا في فلسطين"، قد كشف قبل ذلك عن أن قوات أمن سلطة رام الله قامت بمشاركة الجيش الإسرائيلي في سنة 2009 بـ 1,297 عملية مشتركة ضدّ مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة، استهدفت فيها حركة حماس وجهازها العسكري، ومؤسساتها المدنية والاجتماعية بزيادة 72% عن عمليات سنة 2008. ونقل ناثان ثرال عن التقرير السنوي لجهاز الشاباك أن العمليات الأمنية المشتركة لقوات

أمن السلطة و"إسرائيل" قد "خفضت الهجمات الفلسطينية ضدّ الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى أقل مستوى منذ عام 2000"[81].

وقال مايك هرتسوغ Mike Herzog، الذي شغل منصب رئيس هيئة موظفي إيهود باراك Ehud Barak عندما كان رئيساً للحكومة الإسرائيلية إن مستوى التعاون الحالي بين الجانبين هو "أفضل حتى مما كان عليه الوضع قبل الانتفاضة الثانية إنه ممتاز". أما عضو المجلس التشريعي منى منصور، وهي زوجة أحد الشهداء الفلسطينيين الذين اغتالتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي فقالت "لقد نجحت السلطة الفلسطينية أكثر من الإسرائيليين في سحق حماس في الضفة الغربية"[82].

وكان للولايات المتحدة دورٌ فاعلٌ في تنمية هذا الدور وتعزيزه من خلال تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، والإنفاق بسخاء على مهمة المنسقين الأمنيين لديها في الضفة. وقد أنفقت واشنطن منذ سنة 2007 على مهمة دايتون 392 مليون دولار، فيما رصدت 150 مليون دولار للسنة المالية 2011. ويضم المقر الرئيسي لبعثة دايتون في غربي القدس 45 موظفاً يشكلون الجزء الأساسي للبعثة، معظمهم من الضباط الأمريكيين والكنديين، إلى جانب ضباط بريطانيين وأتراك[83].

وكنتيجة للتنسيق، اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية عدداً من أبرز قيادات المقاومة في الضفة، ولوحظ أن عدداً من المعتقلين الذين كان يفرج عنهم من سجون السلطة يعاد اعتقالهم من "إسرائيل" أو تتم تصفيتهم.

ولم يقف هذا التنسيق عند ملاحقة المقاومة، وإنما وصل لحدّ غضّ السلطة الطرف عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2008 وذلك حسبما كشفت عنه تسريبات موقع ويكيليكس Wikileaks سنة 2010 التي قالت إن الحكومة الإسرائيلية بزعامة إيهود أولمرت Ehud Olmert حاولت تنسيق الحرب على غزة مع السلطة الفلسطينية.

وكتبت هآرتس أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، وفي لقائه مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس في أيار/ مايو 2009، كشف عن أن "إسرائيل" حاولت تنسيق الحرب العدوانية على قطاع غزة 2008-2009 مع مصر ومع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. جاء ذلك استناداً إلى برقيات السفارة الأمريكية في تل أبيب، والتي تمّ الكشف عنها من قبل موقع ويكيليكس. واستناداً إلى برقية كتبها نائب السفير الأمريكي في "إسرائيل" في تلك الفترة، فإن باراك قد صرح بأن السلطة الفلسطينية ضعيفة وينقصها الثقة بالنفس. كما كتب في البرقية أن باراك قد قال إن الحكومة الإسرائيلية تشاورت مع مصر ومع حركة فتح في "حملة الرصاص المصبوب"، وسألت إذا ما كانتا على استعداد لتولي السلطة على

قطاع غزة بعد أن تهزم "إسرائيل" حركة حماس. وكتب في البرقية أيضاً أن باراك أشار إلى أنه حصل على "رد سلبي"[84].

سابعاً: المقاومة... ملاحقة وإنجازات

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة في 2009/1/18، استمرت المقاومة الفلسطينية في محاولات تهريب السلاح لغزة استعداداً لعدوان إسرائيلي ثانٍ، كما سعت المقاومة لتنفيذ عمليات في الضفة، تكلل بعضها بالنجاح وفشل بعضها الآخر، بسبب ضراوة التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل".

وفي مطلع سنة 2010 أعلنت كتائب القسام في غزة عن امتلاكها أسلحة جديدة. ونشرت كتائب القسام على موقعها الإلكتروني صور جديدة لأسلحة استطاعت تهريبها إلى قطاع غزة بطرق سرية. وتضمنت الصور المنشورة ثلاثة أنواع من الأسلحة وهي قاذف تانديم Tandem، وصواريخ من عيار 107 المضادة للتحصينات، وقذائف آر بي جي-29 (RPG-29) المضادة للدروع[85].

ونجحت أول عملية مقاومة خلال سنة 2010 عندما تمكن فلسطيني في 10 كانون الثاني/ يناير من قتل جندي طعناً بسكين قرب حاجز زعترة جنوب مدينة نابلس. وأعلن الجيش الإسرائيلي في بيان أن القتيل ضابط في الجيش الإسرائيلي، وأن منفذ العملية هو من عناصر الأمن الفلسطيني، الأمر الذي دانته السلطة الفلسطينية لأنه يتعارض مع المصالح الوطنية الفلسطينية[86].

وفي 2010/6/14 قُتل شرطي إسرائيلي وأصيب ثلاثة آخرون في عملية استهدفت دورية للشرطة قرب مستعمرة عوتنيئيل Otniel، جنوب الخليل بالضفة الغربية. وفي 19 تموز/ يوليو قال جهاز الشاباك إنه اعتقل أعضاء المجموعة التي نفذت العملية مشيراً إلى أن المعتقلين ينتمون إلى حركة حماس وأن إيقافهم تمّ بعد عشرة أيام من تنفيذ العملية، موضحاً أنه سبق لبعضهم أن اعتقل في السجون الإسرائيلية. ووفقاً للصحافة العبرية، نقلاً عن جهاز الشاباك، فإن المجموعة خططت لعدة عمليات بينها أسر جنود إسرائيليين من منطقة غوش عتصيون Gush Etzion، شمال الخليل. كما نفذت جولات استطلاعية واشترت قبعات أجنبية بغرض التمويه خلال عملية الأسر[87].

وفي 31 آب/ أغسطس قتل أربعة مستوطنين بإطلاق نار على سيارتهم قرب مستعمرة كريات أربع Kiryat Arba في الخليل وفي مكان قريب من العملية الأولى. وفي الأول من أيلول/ سبتمبر جرح مستوطنان بإطلاق النار على سيارتهم قرب مستعمرة كوخاف هاشاهار Kokhav Hashahar

على مفرق ريمونيم Rimonim شرق رام الله في الضفة الغربية. وقد أعلنت كتائب القسام مسؤوليتها عن هجومي الخليل ورام الله[88].

وهكذا فإن عمليات المقاومة لم تتوقف بالرغم من المعوقات، الأمر الذي يؤكد أن الإرادة السياسية ما تزال متوفرة لهذه الحالة النضالية، ولكن التنسيق الأمني سيظل يشكل عائقاً أمام تحقيق إنجازات كبيرة على الأرض. ولكنه بالرغم من كل ذلك آيل للسقوط، لأنه مرفوض من الغالبية الساحقة للشعب الفلسطيني، ومن فصائل المقاومة؛ ويشكّل أحد أسوأ الأدوار التي تقوم بها السلطة الفلسطينية في التعاون مع الاحتلال، بحجة دفع عجلة التسوية باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية. غير أن الاحتلال الإسرائيلي يستغل ذلك في إطالة أمده، وجعل عملية التسوية عملية لا نهائية، وفي تحويل السلطة إلى كيان وظيفي أمني يقوم بنفسه بضرب بدائله الوطنية الأخرى، وتحديداً المقاومة.

خاتمة

استمرت حالة الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وهو الأمر الذي خيم على مجمل الوضع الفلسطيني، وإن كان سمح للسلطة الفلسطينية بتقديم المزيد من التنازلات في المفاوضات مع "إسرائيل"، والإمعان في التنسيق الأمني معها لملاحقة المقاومة في الضفة الغربية، ومكّن "إسرائيل" من استمرار حصار قطاع غزة وإبداء المزيد من التشدد والتعنت في المفاوضات، في ظلّ فشل الإدارة الأمريكية في إلزام "إسرائيل" بوقف الاستيطان كحد أدنى من المطالب الفلسطينية.

وكان يمكن لانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة أن تعيد لمّ الصف الفلسطيني، إلا أن تعثر المصالحة بسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية وما رافقها من معارضة بعض دول الجوار لإشراك حماس في الحكم، حال دون إنجاز هذه الانتخابات.

وفيما استمرت جهود حكومة فياض لبناء المؤسسات الفلسطينية تمهيداً لإقامة الدولة، فإن هذه الجهود تركزت على بعض الجوانب المدنية والسلمية مع إهمال بناء القوة الذاتية عن طريق إنجاز المصالحة، ودعم المقاومة على الأرض والاكتفاء بما سمي المقاومة السلمية، بل ومحاربة كل ما عداها من أشكال المقاومة.

كما أسهم الانقسام في تشديد السلطة في رام الله قبضتها على حماس كحركة معارضة، تحت حجة عدم السماح لها بتكرار ما فعلته في قطاع غزة، حتى وصل الأمر إلى حدّ ملاحقة أشكال التدين والمؤسسات المدنية والاجتماعية التابعة لحماس في الضفة، والتي تخدم عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

وأسهمت الانقسامات في حركة فتح ذاتها في إضعاف مشروع السلطة في الضفة، إذ انشغلت الساحة بتداعيات هذا الصراع على حساب إدارة المعركة مع "إسرائيل"، بل أدت الخلافات إلى دخول "إسرائيل" عليها لتفضيل أشخاص على حساب آخرين. وعندما لوح الرئيس الفلسطيني بالاستقالة، ظهرت خلافات مع محمد دحلان الذي بدا وكأنه قادر على الحلول مكان عباس، ومواصلة المفاوضات مع "إسرائيل" ولو بسقف أدنى من السقف الهابط حالياً.

وفيما يفترض أن تشكل منظمة التحرير الفلسطينية الإطار الذي يجمع الفلسطينيين جميعاً، والمرجعية للقرارات المصيرية التي تتخذ في مسار القضية، فقد استمرت شرعيتها المنقوصة في ظلّ انتهاء مدد مؤسساتها القيادية، وعدم تجديد المجلس الوطني، وفي ظلّ استمرار تغييب حماس والجهاد وغيرهما من حركات المقاومة عن هذه المؤسسة، بعد أن فشلت المصالحة الفلسطينية في أن تصل إلى منتهاها، ليتم ذلك في إطار إعادة بناء مؤسسات هذه المنظمة، وفق أسس جديدة تمكنها من القيام بدورها في قيادة النضال الفلسطيني.

وفي قطاع غزة استمر الصمود الفلسطيني بالرغم من مرارة الحصار، وعدم القدرة على بناء ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية في عدوان 2008-2009. ومع ذلك نجح الفلسطينيون في استقطاب تحرك دولي شعبي، بل وحتى رسمي ضدّ الحصار، تمثل بقوافل فكّ الحصار التي جاءت من أوروبا والعالم العربي والإسلامي. وبقيت الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية منشغلة بهمّ فكّ الحصار، وتأمين رواتب موظفيها من المدنيين والعسكريين، فيما لجأت الفصائل الفلسطينية بدفع من كتائب عز الدين القسام (الذراع العسكري لحماس) إلى تأمين هدنة واقعية مع "إسرائيل".

وخاضت حكومة هنية حرب شعواء على جيش من العملاء زرعتهم "إسرائيل" على مدى سنين احتلالها لغزة، فيما بدت في بعض المحطات ترد على خطوات تتخذها سلطة رام الله باعتقال كوادر من حماس، حيث اعتقلت سلطة هنية العديد من كوادر فتح ومنعتهم من ممارسة بعض الأنشطة.

ومع هذا الجمود في الوضع الداخلي الفلسطيني تمكنت المقاومة الفلسطينية من تنفيذ عمليات ضدّ المستوطنين في الخليل ورام الله، الأمر الذي أعطى أملاً بإمكانية عودة بعض الزخم لبرنامج المقاومة، على الرغم من استمرار ملاحقته ومطاردته من قِبل السلطة الفلسطينية، بالتعاون مع "إسرائيل" والولايات المتحدة.

أسهمت التغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011، في تزايد الضغوط باتجاه المصالحة الفلسطينية. وظهرت مؤشرات إيجابية من خلال دعوة إسماعيل هنية لأبي مازن لزيارة القطاع، وموافقة الأخير على ذلك. غير أن توقيع فتح وحماس على اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/3، بعد الاستجابة لملاحظات حماس وبعد فكّ العقدة الأمنية، شكّل منعطفاً مهماً في مسار

الوحدة الوطنية الفلسطينية. ومع سعادتنا بهذا الاتفاق، فإننا ندرك حجم التحديات الهائلة التي سيواجهها الطرفان لإنجاحه؛ فالطرفان بحاجة إلى برنامج حقيقي لبناء الثقة بينهما، وإلى التعامل بجدية وحزم مع عناصر الفتنة الداخلية والمستفيدين من الانقسام؛ وكذلك منع التدخل الخارجي، وخصوصاً الإسرائيلي والأمريكي، لإفشال هذا الاتفاق. ولأن هذا التوقيع تمّ وهذا التقرير في طريقه للطباعة، فلعلنا نتمكن السنة القادمة من تغطية الموضوع وتحليله بشكل واسع ومعمق.

هوامش الفصل الأول

[1] جريدة **الحياة**، لندن، 2010/2/9.
[2] **الحياة**، 2010/2/9.
[3] جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2010/4/26.
[4] جريدة **الأيام**، رام الله، 2010/6/11.
[5] **الأيام**، رام الله، 2010/6/11.
[6] **الحياة**، 2010/8/31.
[7] **الحياة**، 2010/8/31.
[8] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2010/10/6.
[9] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2010/4/22.
[10] جريدة **البيان**، دبي، 2010/2/15.
[11] وكالة رويترز للأنباء، 2010/5/27.
[12] جريدة **الدستور**، عمّان، 2010/6/29.
[13] **الحياة الجديدة**، 2010/10/10.
[14] موقع الجزيرة.نت، 2010/4/3.
[15] جريدة **السبيل**، عمّان، 2010/4/3.
[16] جريدة **الشرق**، الدوحة، 2010/4/3.
[17] جريدة **القدس العربي**، لندن، 2010/4/3.
[18] **الحياة الجديدة**، 2010/4/4.
[19] جريدة **الخليج**، الشارقة، 2010/5/9.
[20] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2010/10/21.
[21] جريدة **القدس**، القدس، 2010/4/28.
[22] جريدة **المستقبل**، بيروت، 2010/11/2.
[23] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2010/6/16.
[24] وكالة وفا، 2010/8/31.
[25] **الأيام**، رام الله، 2010/9/7.
[26] **الخليج**، 2010/9/23.
[27] جريدة **الأخبار**، بيروت، 2010/10/2.
[28] **القدس**، 2010/4/7.
[29] قدس برس، 2010/8/17.
[30] قدس برس، 2010/8/18.
[31] **الحياة**، 2010/8/19.
[32] الجزيرة.نت، 2010/1/6.
[33] جريدة **الرياض**، الرياض، 2010/6/7.
[34] الجزيرة.نت، 2010/5/31؛ و**المستقبل**، 2010/6/2.
[35] **الشرق الأوسط**، 2010/6/14.
[36] **القدس**، 2010/7/18.

[37] جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2010/10/16.

[38] انظر: الجزيرة.نت، 8 و2010/11/24، و2010/12/17.

[39] **الحياة**، 2010/4/13.

[40] وزارة الداخلية تعلن الكشف عن شبكات من العملاء نفذوا عمليات قتل وتخابر لصالح الاحتلال، السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة مجلس الوزراء، موقع الأمانة العامة، غزة، 2010/9/26، انظر:
http://www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=564:2010-09-26-06-51-37&catid=25:news&Itemid=67

[41] **الحياة**، 2010/10/19.

[42] جريدة **الغد**، عمّان، 2010/4/16.

[43] **الحياة**، 2010/4/16.

[44] **القدس العربي**، 2010/3/3.

[45] **السبيل**، 2010/1/18.

[46] **الخليج**، 2010/2/27.

[47] **الأيام**، رام الله، 2010/2/4.

[48] الجزيرة.نت، 2010/2/13.

[49] جريدة **الدار**، الكويت، 2010/2/17.

[50] **الأيام**، رام الله، 2010/2/21.

[51] **القدس العربي**، 2010/3/2.

[52] **الحياة**، 2010/3/19.

[53] **الحياة**، 2010/10/6.

[54] **الأيام**، رام الله، 2010/9/26.

[55] **الغد**، 2010/10/6.

[56] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2010/10/7.

[57] جريدة المستقبل العربي الإلكترونية، عمّان، 2010/11/11.

[58] **الحياة**، 2010/11/17.

[59] **الحياة**، 2010/9/27.

[60] **الحياة**، 2010/11/17.

[61] الجزيرة.نت، 2010/5/9.

[62] الجزيرة.نت، 2010/9/26.

[63] **الحياة**، 2010/9/27.

[64] وكالة معاً الإخبارية، 2010/9/26.

[65] جريدة **القبس**، الكويت، 2010/12/5.

[66] جريدة **الرأي**، عمّان، 2010/12/19.

[67] الجزيرة.نت، 10 و2010/2/15.

[68] الجزيرة.نت، 2010/2/19.

[69] وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2010/2/4.

[70] **الحياة**، 2010/4/7.

[71] موقع فلسطين الآن، 2010/4/5.

[72] **القدس العربي**، 2010/12/17.

[73] الجزيرة.نت، 2010/12/26.

[74] الجزيرة.نت، 2010/12/28.

[75] **القدس العربي**، 2010/11/27.

[76] **الأخبار**، 2010/5/28.

[77] انظر: جريدة **الانتقاد**، بيروت، 2010/2/24؛ والجزيرة.نت، 2010/2/23.

[78] المركز الفلسطيني للإعلام، 2010/9/13.

[79] State of Israel, Measures Taken by Israel in Support of Developing the Palestinian Economy and Socio-Economic Structure, Report of the Government of Israel to the Ad Hoc Liaison Committee (AHLC), 13/4/2011, http://www.altawasul.com/NR/rdonlyres/3F532B57-F377-4FEF-99C8-68A810CA7AAC/0/IsraelReportAHLCApril2011.pdf

[80] وزارة التخطيط، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011/2/27، في: http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=66
وانظر أيضاً: ممارسات فريق أوسلو وأجهزته الأمنية في الضفة الغربية خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2010، المكتب الإعلامي، حركة المقاومة الإسلامية – حماس، 2011/1/3، في: http://hamasinfo.wordpress.com/2011/01/03/

[81] **الدستور**، 2010/10/18؛ وانظر:
Nathan Thrall, "Our Man in Palestine," *The New York Review of Books* magazine, New York, vol. 57, no. 15, 14/10/2010, http://www.nybooks.com/articles/archives/2010/oct/14/our-man-palestine/?pagination=false#fnr9-684950191

[82] Nathan Thrall, Our Man in Palestine.

[83] *Ibid.*

[84] موقع عرب 48، 2010/11/29.

[85] **القدس العربي**، 2010/1/8.

[86] **الحياة الجديدة**، 2010/1/11.

[87] الجزيرة.نت، 2010/12/31.

[88] الجزيرة.نت، 2010/12/31.

The Palestinian Strategic Report 2010

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010 الذي يصدر للعام السادس على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، كما يستعرض جانباً من سنة 2011؛ ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي. وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-500-90-4

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت